التعدد ولو لحاجة ومن ذلك ايضا اذا تعددت الجمعة لغير حاجة فشكّ في السبق او وقعتا معا تجب اعادة الجمعة ويثبت اعادة الظهر بعدها مراعاة لاحتمال تقدم احداها فلا تقع جمعة اهل البلدة كذا قاله السيد بن حجر ومن ذلك ايضا ما نقله سيدي صاحب فتح المعين من جواب البلقيني عن اهل قرية لا يبلغ عددهم اربعين رجلا انهم اذا اقلد واجمعهم من قال بصحة الجمعة يصلون الجمعة ويعيدون الظهر بعدها احتياطا والثالث الحرمة وهي اذا كانت الجمعة صحيحة ولم يجز في صحتها خلاف وانى بعد الان للجمعة شروطا قل ان يتفق الاتيان بها فلا يجوز الانكار على فاعلها حتى يتيقن انه من القسم الثالث والله اعلم بالصواب هذا ما فهمه كبار الحرف راجي فضل المنان والداعي الاخوان محمد بن خاتم بن عبد الرحمن من مذهب الامام الشافعي رحمه الله ونفعنا به ولا يجعل على هذا الهز بوهني يعرض على ذوي الانصاف من المحققين من الشافعية فان قبلوه يعمل عليه والا فلا انتهى ثم ليعلم اني اجبت ان انقل كلام بعض اهل العلم المقتدى باقوالهم المعول على افعالهم الذين هم من العلم بمكان مكين ومن يتبعهم فهو يحول الله من المهتدين فاقول قال سيدي الامام العالم عثمان بن احمد الضحاكي ما لفظه قال الشيخ الامام العلامة الذي ذكر في الترجمة الذري النبي صلى الله عليه وسلم في اليقظة اكثر من سبعين مرة ابو الفضل عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي في كتابه ضوء الشمعة في عدد الجمعة واختلف العلماء في العدد الذي تنعقد بهم الجمعة على اربعة عشر قولا بعد اجتماعهم على انه لا بد من عدد وان نقل ابن حزم عن بعض العلماء انها تقع بواحد حكاه الدارمي

عن

عن القاشاني فقد قال في شرح المهذب ان القاشاني لا تعتد في الاجماع احدها تنعقد باثنين احدهما الامام كالجمعة وهو قول الشيخ والحسن بن صالح وداود الثاني ثلاثة احدهم الامام قال في شرح المهذب حكي عن الاوزاعي وابي ثور وقال غيرهو من مذهب ابي يوسف ومحمد وحكاه الدارقطني وغيره عن القديم الثالث اربعة احدهم الامام وبه قال ابو حنيفة والثوري والليث وحكاه ابن المنذر عن الاوزاعي وابي ثور واختاره في شرح المهذب عن محمد وحكاه صاحب التلخيص قولا للشافعي في القديم وحكاه في شرح المهذب واختاره المزني كما حكاه عنه الاذرعي في القوت ثم قال يعني السيوطي بعد كلام طويل هذا ما ادانى الاجتهاد الى ترجيحه وقد رجح هذا القول المزني كما نقله عنه الاذرعي في القوت وكفى به سلفا في ترجيحه فانه من كبار الاخذين عن الامام الشافعي ومن كبار رواة كتبه الجديدة وقد اداه اجتهاده الى ترجيح القول القديم ورجح ابو بكر بن المنذر في الاشراف ونقله عن النووي في شرح المهذب ثم قال يعني السيوطي في آخر كتابه خاتمة ان ترجيحنا لهذا القول اولى من ترجيح المتأخرين جواز تقديم الجمعة وانه ليس للشافعي نص بجواز التعدد اصلا في الجديد ولا في القديم وانما وقع منه في القديم سكوت فاستنبطوا منه رأيا بالجواز ثم زادوا فرجحوه على نصوصه في الكتب الجديدة وهو انفسه قولا يشبه لساكت قولا فكيف بشبه انيم قولا من سكوت ويرجح عن نصوصه المصرحة بخلافه واما الذي نحن فيه فانه نص له صريح وقد اقتضته الادلة ترجيحه فرجحناه وهو في الجمعة قول له قوة فما الدليل على ترجيحه على قوله الثابت وهو اولى من

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)